



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
أب - أيلول / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN  
August - September / 2024

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٨

أبحاث ودراسات

٣٤

أخبار إقتصادية محلية

٣٦

أخبار مصرفية محلية

٣٧

صحافة متخصصة أجنبية



## المصارف اللبنانية وتحديات «اللائحة الرهادية»

شهد القطاع المصرفي اللبناني في الآونة الأخيرة تطورات جديدة مع إدراج لبنان ضمن «اللائحة الرهادية» لهيئة العمل المالي (FATF). رغم هذا الإدراج، أكد القطاع المصرفي اللبناني مراراً التزامه بتطبيق جميع المعايير والأنظمة التي تفرضها FATF، وبالتالي، لا تتوقع المصارف أي تأثيرات مباشرة تهدد علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية. غير أن بعض التأثيرات غير المباشرة قد تبرز على المدى الطويل، وتتطلب تخطيطاً واستجابة ملائمة للتعامل معها بشكل فعال.

### أولاً : التزام المصارف اللبنانية بمعايير FATF

منذ سنوات، اتخذت المصارف اللبنانية خطوات جادة للامتثال للمعايير الدولية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ولوائح العقوبات الدولية، وذلك في إطار سياساتها بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. يشمل هذا الامتثال تبنى الأنظمة الحديثة، وتطبيق السياسات الصارمة التي تفرض الرقابة والمتابعة على كافة العمليات المالية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين في هذا المجال. وأكدت المصارف اللبنانية التزامها المستمر بتحديث وتطوير أنظمتها تماشياً مع تطور متطلبات FATF، وهذا يشمل اعتماد أحدث التقنيات لتسهيل عملية الالتزام التلقائي وتعزيز الشفافية.

### ثانياً : المحافظة على العلاقات مع المصارف المراسلة الدولية

بفضل تطبيقها للمعايير الدولية، نجحت المصارف اللبنانية في الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع المصارف المراسلة الأجنبية، والتي تعتبر شرياناً حيوياً لربط السوق اللبناني بالاقتصاد العالمي. هذه العلاقات هي نتيجة عقود من التعاون المستمر والالتزام الثابت بالقواعد والتشريعات الدولية. بالتالي، من غير المتوقع أن يكون لإدراج لبنان على «اللائحة الرهادية» تأثيراً مباشراً على هذه العلاقات، حيث تعي المصارف المراسلة مدى التزام المصارف اللبنانية بالإجراءات الوقائية المطلوبة. وقد أظهرت الاتصالات معها بأنها لا ترى أي مبرر لإنهاء التعاون مع القطاع المصرفي اللبناني أو الحد منه.

### ثالثاً : تأثيرات اللائحة الرهادية: تأثيرات غير مباشرة على القطاع المصرفي

في حين أن إدراج لبنان على اللائحة الرهادية لا يشكل تهديداً مباشراً للقطاع المصرفي،

إلا أن هناك تأثيرات غير مباشرة قد تظهر تدريجياً، والتي قد تفرض بعض التحديات التي يتعين التعامل معها بعناية. يمكن تلخيص هذه التأثيرات كالتالي :

### ١- تزايد التدقيق من قبل المصارف المراسلة

قد يؤدي إدراج لبنان على اللائحة الرهادية إلى تزايد التدقيق من قبل بعض المصارف المراسلة في العمليات التي تقوم بها المصارف اللبنانية، وذلك للتأكد من عدم وجود أية مخالفات تتعلق بتبييض الأموال أو تهويل الإرهاب. هذا التدقيق الإضافي قد يزيد من الوقت الذي تحتاجه المصارف للإتمام بعض العمليات المالية، مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على التكلفة التشغيلية ويتطلب جهداً متزايداً من قبل المصارف للحفاظ على سرعة وجودة خدماتها.

### ٢- تراجع في جاذبية الاستثمار الأجنبي

قد يشكل إدراج لبنان ضمن اللائحة الرهادية عاملاً سلبياً لبعض المستثمرين الأجانب الذين يتطلعون للاستثمار في البلاد، إذ قد يُنظر إلى الإدراج على اللائحة الرهادية على أنه مؤشر على وجود مخاطر إضافية. وقد يُحجم بعض المستثمرين الدوليين عن الاستثمار في السوق اللبناني، مما قد يضع مزيداً من الضغوط لجهة إقناع المساهمين الأجانب في المصارف اللبنانية بالمشاركة في إعادة رسالتها في حال الحاجة إلى ذلك.

### ٣- تأثيرات محتملة على التسهيلات المالية الدولية

على الرغم من عدم وجود تهديد مباشر للعلاقات مع المصارف المراسلة، إلا أن بعض المؤسسات المالية الدولية قد تنظر إلى إدراج لبنان على اللائحة الرهادية كتحدٍ إضافي، مما قد يؤدي إلى تغيير في الشروط أو الحد من بعض التسهيلات المالية الممنوحة. قد يشهد هذا التشديد في شروط الإقراض، أو فرض بعض الرسوم الإضافية على التحويلات الدولية، أو حتى إعادة تقييم المخاطر المالية المرتبطة بلبنان.

### ٤- تأثيرات على تصنيف الائتمان الدولي

قد يتسبب إدراج لبنان على اللائحة الرهادية في مزيد من التأثير السلبي على تصنيفه الائتماني لدى المؤسسات المالية العالمية. مزيد من التصنيف الائتماني السلبي قد يجعل من الصعب على لبنان، سواءً كدولة أو كشركات، الحصول على قروض دولية بتكاليف معقولة. ومع أن هذه التداعيات قد لا تكون ملموسة فوراً، فإنها قد تشكل عقبة على المدى الطويل في حال عدم استجابة لبنان لمتطلبات شطب اسمه عن اللائحة الرهادية.

## رابعاً : قدرة القطاع المصرفي اللبناني على مواجهة التحديات

رغم ما سبق، لا تزال المصارف اللبنانية واثقة من قدرتها على التعامل مع أي تأثيرات غير مباشرة قد تنشأ عن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية. فقد أثبت القطاع المصرفي اللبناني قدرته على التكيف مع التحديات المختلفة منذ بداية الأزمة النظامية في لبنان، خاصة مع حرصه على تعزيز الشفافية، والمحافظة على الكفاءة التشغيلية، والالتزام بالتوجيهات الدولية.

ومن أجل تقليل التأثيرات غير المباشرة، تعمل المصارف اللبنانية حالياً على تعزيز علاقتها مع الهيئات التنظيمية الدولية وزيادة التعاون مع المؤسسات المالية المراسلة. كما تسعى إلى إظهار شفافية إضافية في جميع عملياتها، وتطبيق أنظمة رقابة داخلية أكثر فعالية لضمان الالتزام التام بمعايير FATF.

## في الخلاصة :

إن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF يفرض تحديات جديدة على القطاع المصرفي، ولكنه ليس تهديداً مباشراً لعملياته أو استثماريته. وبتطبيق المزيد من السياسات الوقائية، وتعزيز الشفافية، واستمرار التعاون مع المؤسسات الدولية، يمكن للمصارف اللبنانية احتواء أي تداعيات غير مباشرة والتكيف مع هذا الوضع الجديد بشكل جيد. هذا التأقلم سوف يؤكد على قدرة القطاع المصرفي على متابعة الصمود والتفاعل الإيجابي مع التحديات المختلفة التي يواجهها.

## الأمين العام

## الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## الوضع الإقتصادي العام

أيلول ٢٠٢٤

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٢٨ مليون دولار مقابل ٨٢ مليون دولار و٢٥٨ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٢,١% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في أيلول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٧٢٦٨ مليار ليرة مقابل ٧١٢٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٤٤٦٢ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٣٥,٦% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
137	272	699	1208	- العدد (آلاف)
61976	45699	25684	20772	- القيمة (مليار ليرة)
452380	168011	36744	17195	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
13	83	608	1350	- العدد (آلاف)
1078	2848	8003	14865	- القيمة (مليون دولار)
82923	34313	13163	11011	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ١٤٧٠٩ شيكات بقيمة قاربت ١٩٦,٣ مليون دولار.

#### حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠% بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠%.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر أيلول ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٠٤٤ شيكاً بقيمة ٢١٩٨ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٤٣٢ شيكاً بقيمة ٢٦,٨ مليون دولار أميركي. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤، وصل عدد الشيكات المتقاصة بالليرة إلى ٦٧٦٤ شيكاً قيمتها ١٢٦٢٠ مليار ليرة، ووصل عدد

الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة

## جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر، %	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

**حركة التصدير**  
في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

## جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر، %	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



### الحسابات الخارجية

مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بقيمة ٦٤٦٥ مليون دولار نتج من ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٦٦٥٨ مليون دولار) وتراجعها لدى المصارف والمؤسسات المالية (-١٩٣ مليون دولار).

وعند استثناء الذهب، تكون **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ازدادت بحوالي ١٦٥ مليون دولار في شهر أيلول ٢٠٢٤ وبما يقارب ١١٦٨ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤.

### قطاع البناء

- في أيلول ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٥٣٦ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٦٣١ ألف م<sup>٢</sup> في الشهر الذي سبق و ٥٣٠ ألف م<sup>٢</sup> في أيلول ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٩,٢٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية. في أيلول ٢٠٢٤، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، والتي باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤، **الذهب** الذي يملكه مصرف لبنان ضمن موجوداته الخارجية، بحوالي ١٣٥٨ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٣٣٣ مليون دولار وارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٢٥ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ١٢٧١

### جدول رقم 4

#### مساحات البناء المرخص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
4890	3785	7514	6892	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>٢</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

### قطاع النقل الجوي

في أيلول ٢٠٢٤، تراجع عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي إلى ٣٩٥٩ رحلة، وعدد الركاب القادمين إلى ٢١٠١١٣ شخصاً وعدد المغادرين إلى ٢٧٥٣٠٦ أشخاص وبلغ عدد الركاب العابرين ٢٨٠ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٠٦٦ طناً مقابل ١٥٩٣ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ١٣,٤٪، وحركة القادمين بنسبة ١٥,٤٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٤,٨٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٥,٠٪.

- في أيلول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٠٢٧,١ مليار ليرة مقابل ١٢٦١,٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و ٤٧٦,٩ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٣. على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٧١ ألف طن في تموز ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٠ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ٢٠٦ آلاف طن في تموز ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ٣,٨٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.



جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايبست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
13,4-	39748	45898	حركة الطائرات (عدد)
	41,6	41,8	منها: حصّة الميديل ايبست، %
15,4-	2414545	2855689	حركة القادمين (عدد)
	39,1	38,8	منها: حصّة الميديل ايبست، %
14,8-	2486377	2917635	حركة المغادرين (عدد)
	41,2	40,0	منها: حصّة الميديل ايبست، %
58,3-	3429	8229	حركة العابرين (عدد)
15,0+	49211	42802	حركة شحن البضائع (طن)
	25,4	26,1	منها: حصّة الميديل ايبست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول ٢٠٢٤، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٣ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٥٧٤٧٣ طناً والمشحونة ٨٩١٦٨ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٣٣٠٩ مستوعبات. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٢,٣٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٥,١٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٣,٣٪، فيما تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٣٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول ٢٠٢٤، تراجع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء، ولأول مرة منذ فترة طويلة، بنسبة ٠,١٨٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ٣٢,٩٢٪ قياساً على أيلول ٢٠٢٣، حيث سجّلت كل البنود ارتفاعاً بنسب متفاوتة، علماً أن الزيادة الأكبر كانت في مؤشر أسعار التعليم.

بورصة بيروت

في أيلول ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٧٨٢٦٥٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٤٣,٦ مليون دولار مقابل تداول ٩٦٠١٨٣ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٦٠,٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١١٠٢٧٣٣ سهماً متداولاً بقيمة ٧٥,٤ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٣). على صعيد آخر، ارتفعت الرسملة السوقية إلى ٢١٣٤٦ مليون دولار مقابل ١٩٢٣٧ مليون دولار و١٨٢٦٥ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٨,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١,٦٪ للقطاع المصرفي و٠,١٪ للقطاع الصناعي. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر التسعة الأولى من العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣٢,٦ مليون سهم إلى ٨,٣ ملايين.
- ارتفاع قيمة التداول من ٣٨٦,٦ مليون دولار إلى ٣٩٤,٣ مليوناً.

الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	إسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	إسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>2995</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>17524</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
89.6	(71.8)	161.3	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
1160.7	64.0	1096.7	62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
471.0	9.2	461.7	(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
1271.1	54.4	1216.7	145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
1358.2	25.5	1332.7	470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
			(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
			185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
			591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
6465.0	(193.4)	6658.2	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

**ملاحظة:** بموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٣٧/٢٠/٢٤ تاريخ ١٣/٩/٢٤، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تشمل الموجودات الأجنبية لمصرف لبنان الذهب النقدي (القانون رقم ٤٢/٨٦ تاريخ ٢٤ أيلول ١٩٨٦ يحظر بيع أصول مصرف لبنان من الذهب إلا بنص تشريعي صادر عن مجلس النواب)، والأوراق المالية الأجنبية والودائع لدى المصارف والمراسلة والمنظمات الدولية، فيما تستثني السندات السيادية للحكومة اللبنانية وقروض مصرف لبنان بالعملة الأجنبية الممنوحة إلى المصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

- تفسّر الزيادة الكبيرة في تغيّر صافي الموجودات الخارجية في مصرف لبنان بشكل رئيسي من خلال الزيادة في قيمة الذهب النقدي.

- يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
أيلول 2023 - أيلول 2024

المحافظات	أيلول 23	النسبة (%)	أيلول 24	النسبة (%)
بيروت	2558	0.48	19657	3.67
جبل لبنان	121058	22.83	169967	31.72
البقاع	62564	11.80	66602	12.43
الشمال (1)	3601	0.68	3629	0.68
الشمال (2)	101575	19.15	155976	29.11
الجنوب	145463	27.43	86688	16.18
المنطية	93490	17.63	33270	6.21
المجموع	530309	100.00	535789	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
أيلول 2023 - أيلول 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع (طن)
أيلول 23	3006	3003	6009	341242	434540	775782	630	2861	2070	4931
أيلول 24	1977	1982	3959	210113	275306	485419	280	3066	1593	4659
التغير %	-34.2	-34.0	-34.1	-38.4	-36.6	-37.4	-55.6	7.2	-23.0	-5.5

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أيلول 2023 - أيلول 2024

التغير %	أيلول 2024	أيلول 2023	
-7.4	113	122	عدد البواخر
-4.4	357473	373908	البضائع المفرغة (طن)
-3.5	89168	92382	البضائع المشحونة (طن)
10.3	13309	12062	المستوعبات المفرغة
25.7	4029	3205	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).  
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠،

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).  
وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:  
- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار

مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤

#### جدول رقم 4 بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة انخفضت بمقدار ١٦٣٣١ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**

في نهاية أيلول ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٧٣٤٥٨ مليار ليرة مقابل ٧٤٢٩٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة

#### جدول رقم 5 توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	1,91	4,14	43,08	21,33	14,17	8,25	5,13	2,00	0	0	آب 2024
100,00	1,93	4,19	43,57	21,25	14,04	8,05	5,19	1,79	0	0	أيلول 2024

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتبتين كالآتي:

في نهاية أيلول ٢٠٢٤، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٣,٦% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٣%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٤,٠%). أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

### جدول رقم 6 توزيع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
16,7%	16,8%	22,5%	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
62,3%	63,1%	62,4%	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
0,7%	0,7%	0,5%	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
19,6%	18,9%	14,0%	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
0,8%	0,5%	0,6%	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧% قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة باليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

باليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر باليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

### جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبوندرز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي  
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنقلات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنقلات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصرف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

المصارف إلى ١١٢٦٣ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ١١٧٢٧ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٤ و ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مع التذكير بأنها تعرف منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



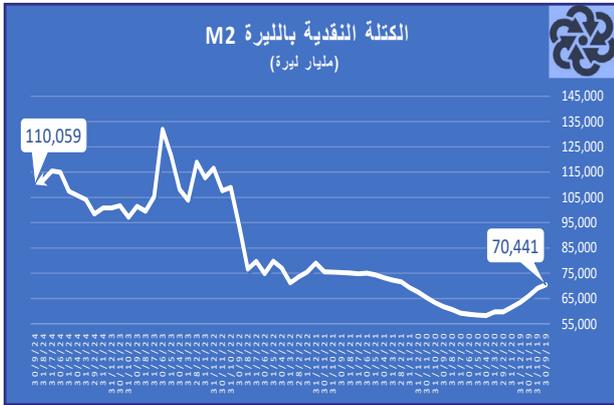
ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية  
• الودائع والتسليفات بالليرة  
تراجعت وودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف قليلاً إلى ٦٠٤٣٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤ بالمقارنة مع ٦٠٥٠٥ مليارات ليرة في نهاية آب ٢٠٢٤، مقابل ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. كما تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى



• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٤٦٧٦٤ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ٤٩٣٢٧ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

كما تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١١٠٠٥٩ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ١١١٨١٨ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٥,٩ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، موزّعة بين ٥,٠ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٦,٥ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٨,٦% في نهاية أيلول ٢٠٢٤. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ١٠٠٤٢ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ١٠٢٧٦ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، وهي تعرف منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٨,٩ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ٨٩,٧ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٤، و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونُدكر بأنّ هذه الودائع هي في تراجع بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.





الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون بحدود الـ ٩ مليارات دولار.

- بقيت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة شبه مستقرّة على حوالي ٤,٢٩ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ كما في نهاية آب ٢٠٢٤، في حين تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى حوالي ٢,٥٦ مليار دولار مقابل ٢,٦٤ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٤.

- بقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، شبه مستقرّة على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، كما في نهاية كلّ من آب ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات



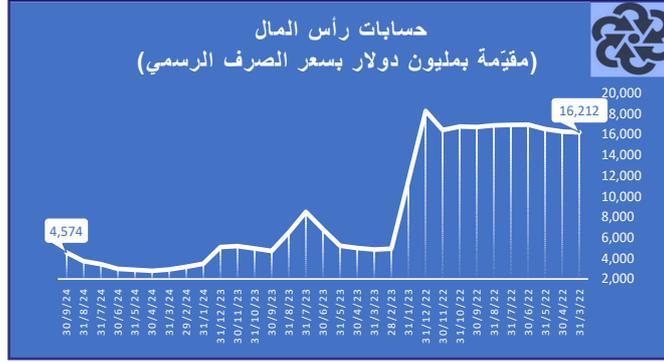
تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

- بلغت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان حوالي ٨١,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ٨١,٦ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



في نهاية آب ٢٠٢٤، مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

ارتفعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٦ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ٣,٧ مليارات دولار



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٥٥ فرعاً في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية حزيران ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ وهو المستوى ذاته المسجل في نهاية آب ٢٠٢٤، مقارنةً مع حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

وللشهر التاسع على التوالي، لم يتم إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة.

**معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)**

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

**معدلات الفوائد**

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية أيلول ٢٠٢٤، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على ٦,٥٢٪ شأنها في نهاية الشهر الذي سبق مقابل ٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩٤١ يوماً (٢,٥٩ سنة) مقابل ٩٥٩ يوماً (٢,٦٣ سنة) و١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. يُذكر أنه

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate) بالليرة، فقد ارتفعت إلى ١٣٤,٩١٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٤ مقابل ١١١,٨٣٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٤٢,٢٩٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٣). وفي أيلول ٢٠٢٤، راح هذا المعدل بين ٢٥٪ كحد أدنى و١٤٥٪ كحد أقصى، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٩٢,٦٦٪. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٠,٩٣٪ مقابل ٠,٨٦٪ في الشهر الذي سبق (٠,٤٩٪ في أيلول ٢٠٢٣)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٣,٩٩٪ مقابل ٥,١١٪ (٤,٣٦٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

### جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%).

أيلول 2024	آب 2024	أيلول 2023	
0,93	0,86	0,49	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,99	5,11	4,36	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
134,91	111,83	42,29	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

وفي أيلول ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment، ٥,١٧٪ مقابل ٥,٣٣٪ في الشهر الذي سبق (٥,٣١٪ في أيلول ٢٠٢٣). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول ٢٠٢٤، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٢٪ مقابل ٠,٠٤٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٣٪ في أيلول ٢٠٢٣)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ١,٤٨٪ مقابل ٢,٥٩٪ (٣,١٥٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

### جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%).

أيلول 2024	آب 2024	أيلول 2023	
0,02	0,04	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
1,48	2,59	3,15	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
5,17	5,33	5,31	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. وقد بلغت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٠٦٥٤ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ مقابل ١٠٥١٣ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٩٣٥٠ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤. ويفصّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب النقدي والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته في سندات اليوروبندز والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية

**جدول رقم 11**  
**القيمة بهلايين الدولارات ، نهاية الفترة**

أيلول 2024	آب 2024	كانون الثاني 2024	
24462	23269	18792	الذهب
10654	10513	9350	العملات الأجنبية
168	167	174	الأوراق المالية الأجنبية
<b>35284</b>	<b>33949</b>	<b>28316</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

أيلول 23	ك 23	آب 24	أيلول 24	البيان
				<b>الموجودات</b>
1267432	1261744	7312642	7281949	الموفورات
10283	7388	7619	6454	- أوراق نقدية
1257149	1254356	7305024	7275495	- ودائع لدى مصرف لبنان
114480	110105	506051	459344	ديون على القطاع الخاص المقيم
12276	11212	11570	11113	- بالليرات اللبنانية
102204	98893	494481	448231	- بالعملات الأجنبية
50814	44887	211879	210181	ديون على القطاع العام
11537	11436	10276	10042	منها: سندات بالليرة
38724	32872	199781	198261	سندات بالعملات
554	579	1822	1879	ديون مختلفة
139209	139286	849005	835636	موجودات خارجية
15908	14714	83990	81009	- قروض على غير المقيمين
66375	66906	384318	383876	- قروض على مصارف غير مقيمة
35576	37038	228692	231937	- موجودات خارجية أخرى
13061	11056	84454	74651	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
8289	9573	67551	64164	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
62818	116872	203418	208221	القيم الثابتة
41739	44324	250636	275452	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
13852	11522	24749	26552	موجودات غير مصنفة
1690344	1728740	9358380	9297336	<b>المجموع</b>
				<b>المطلوبات</b>
1109392	1104207	6198512	6127959	ودائع القطاع الخاص المقيم
49418	49198	57692	57670	- ودائع بالليرة
1059973	1055009	6140820	6070289	- ودائع بالعملات الأجنبية
17893	18272	66332	62164	ودائع القطاع العام
318104	317048	1893511	1886114	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2889	2852	2813	2766	- بالليرات اللبنانية
315214	314196	1890698	1883348	- بالعملات الأجنبية
46644	43270	236028	229471	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
4441	4395	46508	46520	سندات دين
70712	76374	334910	409418	أموال الخصصة
57099	53759	301310	377226	- أموال خاصة أساسية
13613	22615	33599	32192	- أموال خاصة مسندة
123159	165173	582579	535690	مطلوبات غير مصنفة
1690344	1728740	9358380	9297336	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

أيلول 24	آب 24	ك 23	أيلول 23	البيان
				الموجودات
3142941	3023480	432111	392548	الموجودات الخارجية :
2189372	2082590	287481	258908	- ذهب
(24462)	(23269)	(19165)	(17261)	(مقيم بملايين د.أ)
953568	940890	144630	133640	- عملات أجنبية*
(10654)	(10513)	(9642)	(8909)	(مقيمة بملايين د.أ)
279	266	308	319	ديون على القطاع الخاص
37790	38072	14472	15346	سلفات للمصارف التجارية *
1096	1105	1515	1562	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486858	1486830	249203	249260	سلفات للقطاع العام
3066089	3181837	647302	651502	فروقات القطع
565611	565694	139269	141596	محفظة الأوراق المالية
560	555	521	510	القيم الثابتة
164786	159586	118971		عمليات السوق المفتوحة المؤجلة *
			18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
19042	16672	3948	105653	موجودات غير مصنفة
8485053	8474097	1607620	1576376	المجموع
				المطلوبات
53463	57193	58096	60794	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7543498	7562607	1302617	1300912	ودائع المصارف التجارية
72160	64798	10474	10605	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
4819	5180	1527	2336	ودائع القطاع الخاص
534792	512367	185993	149082	التزامات تجاه القطاع العام
162664	162462	27363	25573	التزامات خارجية
(1817)	(1815)	(1824)	(1705)	(مقيمة بملايين د.أ)
0	0	0	0	التزامات خاصة طويلة الأجل
64347	64347	14812	13487	الأموال الخاصة
49310	45144	6739	13587	مطلوبات غير مصنفة
8485053	8474097	1607620	1576376	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

\* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية وباللغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجلة».



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول 23	ك1 23	آب 24	أيلول 24
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>86341</b>	<b>85450</b>	<b>90155</b>	<b>88177</b>
- النقد في التداول	50406	50600	49327	46764
- ودائع تحت الطلب بالليرة	35935	34850	40828	41413
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>1081232</b>	<b>1076790</b>	<b>6203631</b>	<b>6133407</b>
- ودائع أخرى بالليرة	15190	15338	21663	21882
- ودائع بالعملة الأجنبية	1066042	1061452	6181968	6111525
<b>سندات دين</b>	<b>3941</b>	<b>3966</b>	<b>33083</b>	<b>33095</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات البنائية M2	101531	100787	111818	110059
- بالليرات والعملات M3	1171514	1166205	6326869	6254679
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1193220	1191423	6340307	6267825
<b>عناصر التغطية:</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>213705</b>	<b>252311</b>	<b>1506516</b>	<b>1627053</b>
- الموجودات بالذهب	258908	287481	2082590	2189372
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(45203)	(35170)	(576074)	(562320)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>839162</b>	<b>790552</b>	<b>4740272</b>	<b>4604559</b>
- ديون صافية على القطاع العام	187661	143251	1558435	1538470
- فروقات القطع	651502	647302	3181837	3066089
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>127319</b>	<b>123712</b>	<b>625157</b>	<b>577194</b>
- بالليرات البنائية	13587	12461	12928	12038
- بالعملة الأجنبية	113732	111251	612229	565156
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(8672)</b>	<b>(370)</b>	<b>(545077)</b>	<b>(554127)</b>
<b>المجموع</b>	<b>1171514</b>	<b>1166205</b>	<b>6326869</b>	<b>6254679</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
أيلول 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح
الدولار الأمريكي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	104751.87	106433.58	105614.95	106143.26
الجنيه الاسترليني	116842.25	120109.00	118321.69	120109.00
الين الياباني	609.88	636.42	624.35	627.94
الدولار الكندي	65852.40	66597.22	66118.94	66208.02
الدولار الأسترالي	59607.00	61987.70	60628.20	61987.70
اليورو	98620.05	100293.70	99421.97	100293.70

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأمريكي

العملة	أب 24				أيلول 24			
	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح
الجنيه الاسترليني	1.27	1.33	1.29	1.31	1.30	1.34	1.32	1.34
الين الياباني	143.96	149.36	146.14	146.17	140.62	146.92	143.17	143.63
الفرنك السويسري	0.84	0.87	0.86	0.85	0.84	0.85	0.85	0.85
اليورو	1.08	1.12	1.10	1.11	1.10	1.12	1.11	1.12
أونصة الذهب	2382.78	2524.59	2471.78	2503.40	2492.87	2672.53	2571.47	2634.70

المصدر : Bloomberg.com



## الشيكات الصادرة عن حسابات Fresh: في التعميم ١٦٥ وأجبار التداول

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

أوراقاً نقدية بالعملات الأجنبية بعد تاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة وتتوافر فيها شروط التعميم الأساسي رقم ١٥٠. على أن يتم استعمال هذه الحسابات الجديدة بشكل حصري لتسوية التحاويل المصرفية الالكترونية الخاصة بالأموال النقدية ولتسوية مقاصة الشيكات. وقد بدأ العمل بهذا التعميم ابتداءً من حزيران ٢٠٢٣.

كما منع التعميم المصارف من إصدار شيكات مصرفية بـ «الأموال النقدية» مسحوبة على حساباتها لدى مصرف لبنان إلا لأمر المصرف المعني صاحب الحساب وذلك بهدف السحب النقدي من هذه الحسابات بموجب الشيكات. إلا أنه استثناءً لذلك، أصدر مصرف لبنان في حزيران ٢٠٢٣ التعميم الوسيط رقم ٦٦٩ الذي أجاز للمصارف إصدار شيكات بالليرة اللبنانية مسحوبة على حساباتها الجديدة لدى مصرف لبنان مخصصة حصراً لتسديد الضرائب بما فيها الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية منها والمستحقات العائدة لأشخاص القطاع العام، على ألا تتجاوز قيمة الشيك الواحد تسعة وتسعين مليار ليرة لبنانية.

### في الأرقام:

#### • الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية (Fresh)

وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية في الشهر الأول بعد بدء تطبيق التعميم، أي في تموز ٢٠٢٣، ٥ شيكات فقط بقيمة إجمالية ناهزت الـ ٢٦ ألف دولار، وتزايدت الحركة ليلغ عدد الشيكات ٢٧١٦ شيكاً بقيمة ٣٣,٧ مليون دولار أميركي في تشرين الأول ٢٠٢٤، أي بارتفاع متوسط قيمة الشيك من ٥٠٠٠ دولار إلى حوالي ١٢٤٠٠ دولار في التاريخين المذكورين على التوالي. ونستعرض في الجدول التالي تطوّر عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية وقيمتها الإجمالية ومتوسط قيمة الشيك من تموز ٢٠٢٣ إلى تشرين الأول ٢٠٢٤.

بعد الأزمة التي ألمت بالقطاع المصرفي، بدأ يستعيد القليل من عافيته، عبر سلسلة إجراءات اتخذها مصرف لبنان بدأت مع التعميم ١٥٤ الذي اعتبر الخطوة الأولى الهادفة إلى إعادة تفعيل نشاط القطاع وخدماته وذلك لتحفيز المودعين على إيداع الأموال في حسابات جديدة مع إعطاء ضمانات صارمة. ولتعزيز استخدام تلك الحسابات الفريش، ليس فقط للتحويلات المالية من وإلى لبنان، بل لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني أيضاً من خلال الشيكات والبطاقات الإلكترونية، جاء التعميم الأساسي رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ لمحاولة الحدّ من التعاملات المالية النقدية ويحفّز على إعادة مرورها عبر النظام المصرفي مما يتيح إمكانية تتبّعها. مع العلم أنّ ذلك كان سعيّاً لتقليل الاعتماد المطلق على السيولة النقدية في التعاملات المالية، أو ما يُعرف بالاقتصاد النقدي الذي بلغ حجمه مستويات مرتفعة جداً في لبنان بالمقاييس العالمية. فحسب البنك الدولي، تواصل ارتفاع حجم الاقتصاد النقدي من ٤,٥ مليارات دولار أو ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠ إلى ٦ مليارات دولار أو ٢٦,٢٪ من الناتج في العام ٢٠٢١ ثم إلى ٩,٨٦ مليارات دولار أو ٤٥,٧٪ من الناتج في العام ٢٠٢٢.

وكان لبنان على موعد مع مجموعة العمل الدولية (FATF) في أواخر العام ٢٠٢٣ لتقييمه وتصنيفه حيال تعاونه مع إجراءات مكافحة تبييض الأموال، فتمّ إصدار هذا التعميم من قبل المصرف المركزي ليندرج ضمن الإجراءات الهامة التي أنقذت لبنان من وضعه على اللائحة الرمادية حينها.

#### التعميم الأساسي ١٦٥:

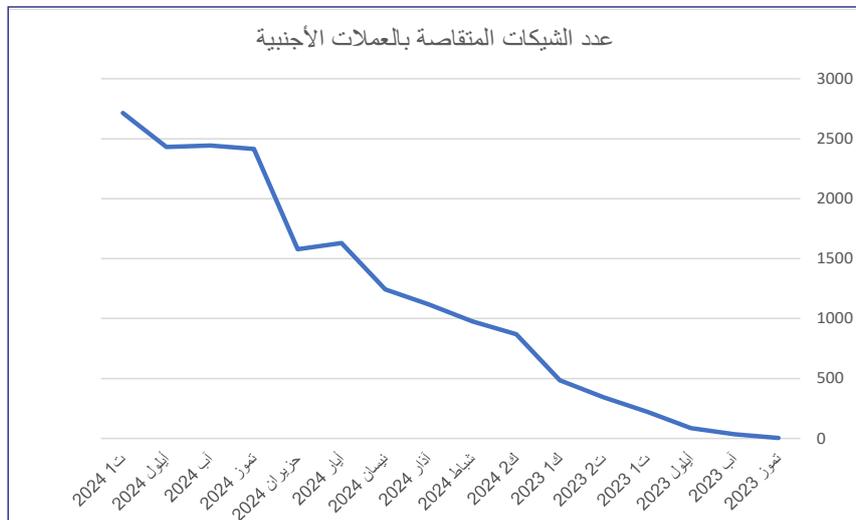
يتعلق التعميم الأساسي رقم ١٦٥ وتعديلاته بعمليات التسوية الإلكترونية العائدة لـ «الأموال النقدية»، ويجيز التحويلات وإصدار الشيكات عبر مقاصة داخلية في مصرف لبنان، بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي «الفريش». يُقصد بالأموال النقدية تلك التي حوّلت من الخارج و/أو تمّ تلقّيها

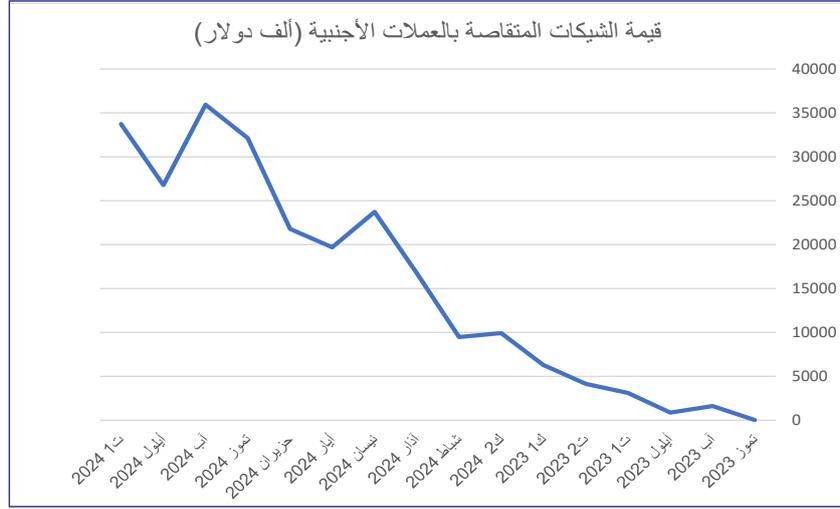
متوسط القيمة (ألف دولار)	القيمة (ألف دولار)	العدد	
5	26	5	تموز 2023
45	1623	36	آب 2023
10	883	87	أيلول 2023
14	3118	223	تشرين الأول 2023
12	4151	344	تشرين الثاني 2023
13	6308	484	كانون الأول 2023
11	9933	870	كانون الثاني 2024
10	9475	977	شباط 2024
15	16754	1118	آذار 2024
19	23730	1244	نيسان 2024
12	19704	1631	أيار 2024
14	21805	1579	حزيران 2024
13	32169	2414	تموز 2024
15	35950	2444	آب 2024
11	26806	2432	أيلول 2024
12	33724	2716	تشرين الأول 2024

المصدر : مصرف لبنان

الـ ١٢ شهراً الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٢٣ إلى تشرين الأول ٢٠٢٤ ١٨٢٥٣ شيكاً بقيمة إجمالية ناهزت ٢٤١ مليوناً، أي أن متوسط قيمة الشيك قد بلغ ١٣١٧٦ دولار.

بلغ العدد الإجمالي للشيكات المتقاسة بالعملة الأجنبية منذ بدء التعميم ١٨٦٠٤ شيكاً قيمتها ٢٤٦,٢ مليون دولار، أي أن متوسط قيمة الشيك بلغ ١٣٢٣١ دولاراً. وبلغ عدد هذه الشيكات في فترة

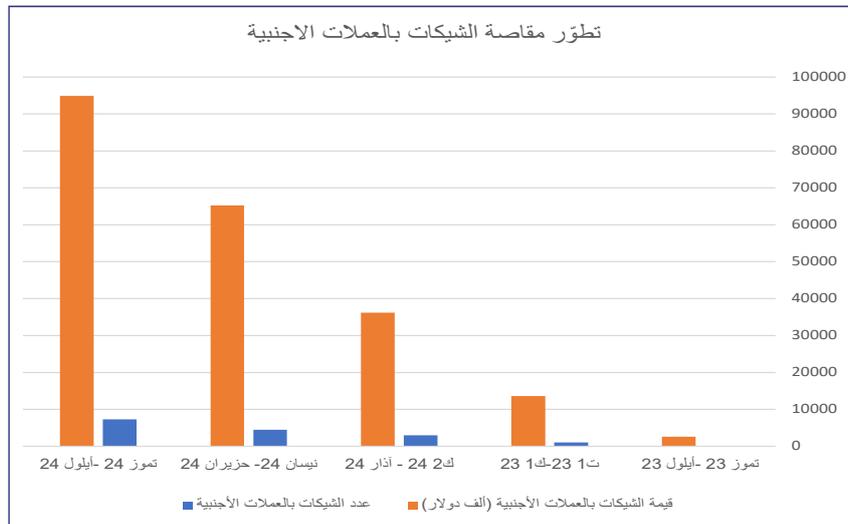




الأساسي رقم ١٦٥ حتى تشرين الأول ٢٠٢٤، ما يُثبت أنّ عملاء المصارف باتوا أكثر استعداداً لتداول الشيكات بالدولار على الرغم من تراجع الثقة بشكل عام في القطاع المصرفي.

ويظهر الرسمان البيانيان بالإضافة إلى الجدول التالي حيث نجد مقارنةً فصليةً لكل من عدد الشيكات بالعملة الأجنبية وقيمتها الإجمالية ومتوسط قيمة الشيك، المنحى التصاعدي لتداول الشيكات من بدء تطبيق التعميم

الفترة	العدد	القيمة (ألف دولار)	متوسط القيمة (ألف دولار)
تموز 2023 - أيلول 2023	128	2532	20
ت 1 2023 - ك 1 2023	1051	13576	13
ك 2 2024 - آذار 2024	2965	36162	12
نيسان 2024 - حزيران 2024	4454	65238	15
تموز 2024 - أيلول 2024	7290	94925	13





شيكاً بقيمة إجمالية ناهزت الـ ٧ مليارات ليرة، وتزايدت الحركة ليلبلغ عدد الشيكات ٩٢٨ شيكاً بقيمة ١٤٩٣ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤، أي بارتفاع متوسط قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية من ٢٥٠ مليون ليرة إلى حوالي ١٦٠٩ ملايين ليرة في التاريخين المذكورين على التوالي.

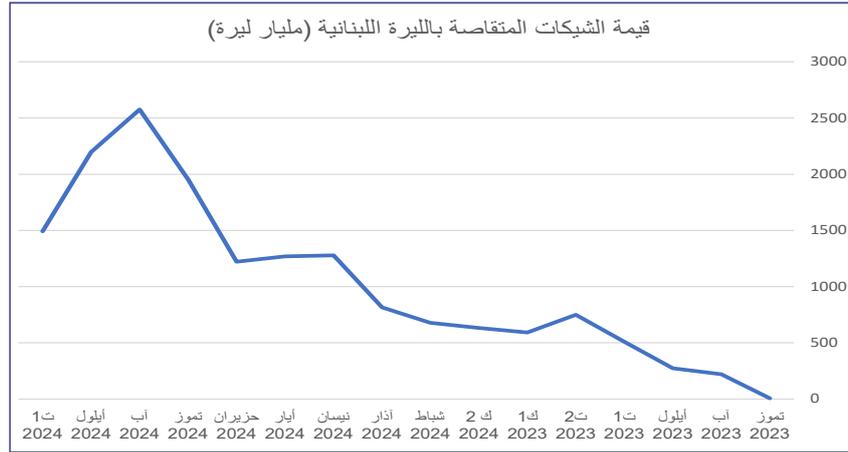
• الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية (Fresh)  
نستعرض في الجدول التالي تطوّر عدد الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية وقيمتها الإجمالية ومتوسط قيمة الشيك من تموز ٢٠٢٣ إلى تشرين الأول ٢٠٢٤. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة هذه الشيكات بموجب التعميم ١٦٥، بلغ عددها في تموز ٢٠٢٣، ٢٨

متوسط القيمة (مليون ليرة)	القيمة (مليار ليرة)	العدد	
250	7	28	تموز 2023
1567	221	141	آب 2023
1635	273	167	أيلول 2023
1865	511	274	تشرين الأول 2023
2727	750	275	تشرين الثاني 2023
1789	592	331	كانون الأول 2023
1685	632	375	كانون الثاني 2024
1677	679	405	شباط 2024
1423	814	572	آذار 2024
1906	1279	671	نيسان 2024
1370	1269	926	أيار 2024
1794	1220	680	حزيران 2024
1822	1953	1072	تموز 2024
2528	2576	1019	آب 2024
2105	2198	1044	أيلول 2024
1609	1493	928	تشرين الأول 2024

المصدر : مصرف لبنان

أما عند احتسابها في فترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٢٣ إلى تشرين الأول ٢٠٢٤، فيكون العدد الإجمالي قد بلغ ٨٢٩٨ شيكاً بقيمة ١٥٤٥٥ مليار ليرة لبنانية، أي بمتوسط شيك ١٨٦٢ مليون ليرة لبنانية.

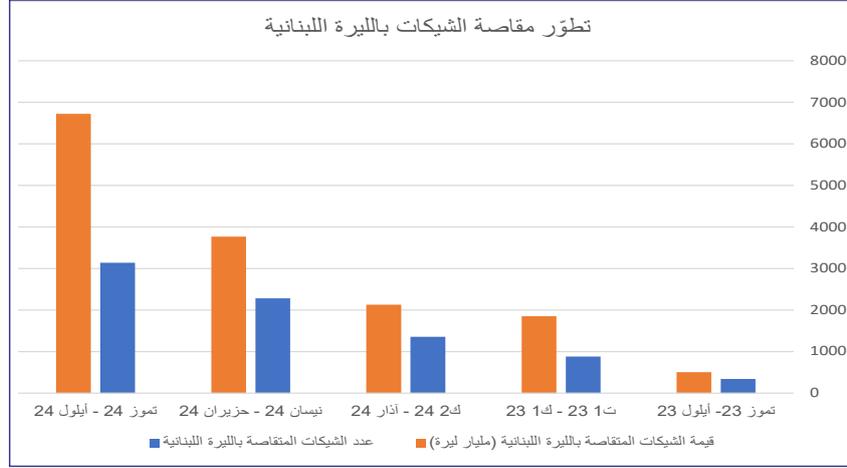
وعند احتساب كل من العدد والقيم الاجمالية للشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية منذ تموز ٢٠٢٣ إلى تشرين الأول ٢٠٢٤، يكون قد بلغ العدد الإجمالي لهذه الشيكات ٨٩٠٨ شيكات بقيمة ١٦٤٦٧ مليار ليرة لبنانية، أي بمتوسط شيك قدره ١٨٤٩ مليون ليرة.



كما يبيّن الجدول التالي مقارنةً فصليةً لكل من عدد الشيكات بالليرة اللبنانية وقيمتها الإجمالية ومتوسط قيمة الشيك، ويُظهر أيضاً الارتفاع الملحوظ خلال هذه المدة.

ويظهر الرسمان البيانيّان المنحى التصاعدي لتداول الشيكات من تموز ٢٠٢٣، أي مع بدء تطبيق التعميم الأساسي رقم ١٦٥، حتى تشرين الأول ٢٠٢٤، في إشارة إلى عودة جزئيةً للثقة التي فُقدت بعد الأزمة.

الفترة	العدد	القيمة (مليار ليرة)	متوسط القيمة (مليون ليرة)
تموز 2023 - أيلول 2023	336	501	1491
ت 1 2023 - ك 1 2023	880	1853	2106
ك 2 2024 - آذار 2024	1352	2125	1572
نيسان 2024 - حزيران 2024	2277	3768	1655
تموز 2024 - أيلول 2024	3135	6727	2146



تقارب ٦٨ مليار دولار في كل من العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مقابل ١١,٩ مليون شيكاً بقيمة تخطت ٦٦ مليار دولار في العام ٢٠١٨، وهي أرقام بعيدة جداً عند مقارنتها مع ما أصبحت عليه اليوم والمرتبطة بالطبع بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية.

الرغم من التوسّع في استخدامها كوسيلة دفع، يبقى الاعتماد على الشيكات أقل من السابق. ففي الأعوام الثلاثة التي سبقت الأزمة (٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨)، كان عدد الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية قد تخطى ١٢ مليون شيكاً بقيمة إجمالية



والمصارف اللبنانية على التزامها بالمعايير الدولية للشفافية. تُدرج الدول على "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي (FATF) إذا اعتُبر أن لديها قصوراً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعرضها لمزيد من الرقابة الدولية ويضعها تحت المجهر. تضم القائمة دولاً تعاني من ثغرات في القوانين والتدابير اللازمة لمكافحة هذه الجرائم المالية، لكنها تعمل على تحسين هذه الأطر لتجنب العقوبات الأشد. من جهة أخرى، فإن "القائمة السوداء" تشمل دولاً تواجه أوجه قصور كبيرة في مكافحة الجرائم المالية، وهو ما يؤدي إلى فرض عقوبات مالية شاملة عليها.

### إنخفاض عدد القادمين إلى لبنان

سجّل عد السياح القادمين إلى لبنان ٩٣٣٩٧٦ شخصاً في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٤ مقابل ١٢٢٩٣٥٠ شخصاً في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة ٢٤٪.

### موديز تبقى على تصنيف لبنان عند مستوى (C)

حافظت وكالة التصنيف الدولية "موديز" على تصنيف لبنان الائتماني السيادي عند C وعلى النظرة المستقبلية المستقرة، علماً أن هذا التصنيف يعكس احتمالية كبيرة بأن تتخطى خسائر حامي سندات اليوروبوندز نسبة الـ ٦٥٪، كما وعرضت أبرز نقاط القوة وأهم التحديات التي تراها ذات صلة لتحديد وتعليل هذا التصنيف السيادي. وتجلّت نقطة القوة الوحيدة في التزام الدول المانحة بدعم لبنان شريطة تطبيق برنامج الإصلاح المعدّ من قبل صندوق النقد الدولي.

اختصرت وكالة "موديز" في تقريرها التحديات القائمة كالتالي: التعرض الآخذ بالارتفاع لأزمة إقتصادية ومالية وإجتماعية حادة بالإضافة إلى ضعف المؤسسات ونظام الحوكمة ما يؤخّر الدعم الخارجي واندثار القوة الشرائية جرّاء التراجع الكبير في سعر الصرف والارتفاع الملحوظ في مستويات التضخم. وأشارت الوكالة إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة تشير إلى أنها لا ترتقب أي تحسّن في تصنيف لبنان في المدى القريب.

### ارتفاع مؤشر المشتريات PMI في تشرين الثاني

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات PMI من ٤٥,٠ نقطة في تشرين الأول ٢٠٢٤ (وهي أدنى قراءة في ٤٤ شهراً) إلى ٤٨,١ نقطة في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

ولفت المؤشر إلى أنه في مقدور شركات القطاع الخاص اللبناني إستعادة التوازن إلى حدّ ما بعد الركود الحاد في تشرين الأول ٢٠٢٤، نتيجة لمؤشرات الإنتعاش في طلبيات التصدير الجديدة والطلبية الجديدة محلياً، ويبدو أنّ الأخيرة تأثرت إيجاباً بالحاجة إلى تجديد في المخزون وتقديم المساعدة إلى الأعداد الكبيرة من النازحين محلياً؛ إضافة إلى ضخ مصرف لبنان المركزي سيولة إضافية بالدولار الأميركي.

### تثبيت التصنيفات الائتمانية للبنان

قرّرت وكالة ستاندرد اند بورز غلوبال إبقاء التصنيف الائتماني بالعملة الأجنبية للبنان عند SD/SD والتصنيف الائتماني بالعملة المحلية عند CC/C، كما حافظت على نظرتها المستقبلية للتصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملة المحلية سلبية. وقالت الوكالة في بيان، إن التوقّعات الحالية لا تفتقر حدوث أي تحسّن كبير في صنع السياسات في المستقبل القريب. وأضافت أن تحصيل إيرادات بسعر الصرف على منصة صيرفة سيخفّف بصورة متواضعة الإختناقات المالية. وانهارت الليرة اللبنانية أمام الدولار لتفقد أكثر من ٩٠٪ من قيمتها على وقع الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد مظلنذ ٢٠١٩، والتي وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أشد عشر أزمات في تاريخ الأمم، وربما أشدّ ثلاث أزمات في العالم منذ الخمسينات.

### تصنيف لبنان على "القائمة الرمادية" لهجوم

العمل المالي: عقبة جديدة في ظلّ الأزمة الإقتصادية والحرب

في خطوة متوقّعة، أعلنت مجموعة العمل المالي (FATF) إدراج لبنان رسمياً على اللائحة الرمادية. هذا القرار جاء بدعوى ضعف الإجراءات التي تتبعها الحكومة اللبنانية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يبقى القرار، على الرغم من تداعياته السياسية والإقتصادية، مختلفاً عما قد ينتج عن القائمة السوداء، حيث يحافظ مصرف لبنان

خسارة قيمتها ٤,٢ مليارات دولار أميركي في الإستهلاك وصافي الصادرات. وقد أثر الصراع على الإقتصاد اللبناني من خلال الصدمات التي لحقت بالإستهلاك وصافي الصادرات، لا سيما صادرات الخدمات من عائدات السياحة، وهي ركيزة أساسية من ركائز الإقتصاد اللبناني، بعد التصعيد الكبير في منتصف أيلول ٢٠٢٤. فيما يبيّن سيناريو معاكس للواقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٩% في العام ٢٠٢٤ في غياب الصراع. الأمر الذي يستدعي تذكيراً صارخاً بالحاجة الملحة إلى إصلاحات شاملة وإستثمارات موجّهة لتجنّب المزيد من التأخير في معالجة أولويات التنمية طويلة الأمد. ويعزّز الحوكمة من أجل اجتذاب التمويل اللازم لوضع البلاد على مسار التعافي المستدام على المدى الطويل.

وأشارت الوكالة، إلى أن تصنيف لبنان سيبقى على حاله إلا إذا تم تطبيق إصلاحات جوهرية على مدى سنوات عدة، من جهة، كما وحصول تقدّم ملحوظ في ديناميكية الدين كالنمو الإقتصادي ومستويات الفوائد وإيرادات الخصخصة والقدرة على تسجيل فوائض أولية كبيرة، من جهة أخرى، وذلك لضمان استدامة الدين في المستقبل.

### البنك الدولي : إنكماش الإقتصاد بنسبة 0,٧% في ٢٠٢٤

يتوقّع تقرير المرصد الإقتصادي للبنان لخريف ٢٠٢٤ تحت عنوان "تفاقم الأعباء على بلد مأزوم" أن ينكمش النشاط الإقتصادي بنسبة ٥,٧% في العام ٢٠٢٤، أي ما يعادل



والحكومة اللبنانية ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان وكل المؤسسات التي تعاملنا معها".  
وأكد "استمرار مصرف الإسكان في تقديم القروض للمواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط، رغم الحرب الأخيرة على لبنان وكل الظروف الصعبة التي مرّ ويمرّ بها لبنان". وكشف عن "توقيع ما يفوق الـ ٥٠٠ قرص مع أصحاب الطلبات، وسيتم إعطاء ٥٠٠ قرص إضافي من خلال الدفعة الثانية التي أبلغنا بها الصندوق العربي".

**٥٠٠ قرص إضافي من مصرف الإسكان**  
بشّر رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب اللبنانيين بتحويل "الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي" مقرّه الكويت، الدفعة الثانية من القرض إلى حساب مصرف الإسكان بقيمة ١٦ مليوناً و ٢٦١ ألفاً و ٧٤٩ دولاراً أميركياً، وذلك بعدما تسلّم الدفعة الأولى في شهر أيلول ٢٠٢٤.  
واعتبر أن "هذا إن دلّ على شيء فعلى الثقة التي يوليها الصندوق العربي لمصرف الإسكان بالتأكيد، وأيضاً للبنان



## حول النمو الاقتصادي الهش في أوروبا

الأموال الإضافية من الأجور الأعلى التي تتقاضاها في حسابات الادخار الخاصة بها، كما قد يؤدي تباطؤ سوق العمل إلى تقليص الرغبة في الإنفاق. وكما يلاحظ ديفيد أونيجليا من شركة تي إس لومبارد الاستشارية، لقد ضَعَفَ التوظيف في قطاع الخدمات، والذي كان المصدر الرئيسي للوظائف في السنوات الأخيرة.

ومن غير المرجح أن تدعم الحكومات الطلب من خلال نفقات إضافية من جانبها. فقد كادت ألمانيا أن تنهار مرة أخرى بسبب التعقييدات القانونية المتعلقة بقواعدها الخاصة بالموازنة المتوازنة، ومن المرجح أن يحصل خفض في الإنفاق. وفي الوقت ذاته، تخضع كل من فرنسا وإيطاليا لـ "إجراء العجز المفرط"، الذي تحتفظ به المفوضية الأوروبية لأكثر المخالفين لإرشاداتها. وبالتالي، سوف تُشكّل السياسة المالية عبئاً على النمو في السنوات القادمة.

إن القلق التالي يتعلّق بدولة واحدة هي ألمانيا. فقد سجّلت نمواً بسيطاً منذ العام ٢٠١٩. وفي الآونة الأخيرة، انخفضت صادراتها بنسبة ٤,٤٪ في حزيران على أساس اسمي، مقارنة مع العام الذي سبق، وتُشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الأسوأ قادم. وتواجه الشركات الصناعية التي فشلت في التحديث الآن تحدياً أكبر مصدره الصين، التي تتدقّق المركبات الكهربائية ذات التكلفة المنخفضة من مصانعها. كما أنّ آفاق ألمانيا على المدى الطويل هي مثيرة للقلق، خاصة بسبب تراجع عدد اليد العاملة. وتُعتبر ألمانيا بلداً كبيراً بما يكفي لدرجة أنّ مشاكله الاقتصادية ستؤثّر أيضاً على النمو الاقتصادي في أوروبا. ولن يعتمد شركاء القارة التجاريون إلى انقاذها. فالطلب الأميركي، بدأ يضعف، والاقتصاد الصيني في حالة من الفوضى. وإذا انتُخب دونالد ترامب، فإن الحروب التجارية – سواء عبر الأطلسي أو بين أميركا والصين – سوف تؤدّي إلى تفاقم الوضع. والواقع أن الصراع بين أوروبا والصين بدأ بالفعل، حيث تستعد الصين لمقابلة الاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية لرفع الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية.

عندما ينكمش اقتصاد ما في فصلين متتاليين، فغالباً ما يُنظر إليه أنّه في حالة ركود. وقد أظهرت البيانات الصادرة في الرابع عشر من شهر آب أنّ اقتصاد الاتحاد الأوروبي نما مرة أخرى في الربع الثاني من العام بنسبة ٠,٣٪ مقارنة مع الفصل الذي سبقه. ورغم أن هذا النمو لا يستحقّ الذكر وفقاً للمعايير الأميركية، غير أنّه يُشكّل ارتياحاً بعد أكثر من عام من الركود.

ولكن الأخبار الجيدة لا تتوقّف عند هذا الحدّ. ذلك أن معدلات التوظيف تنمو، وإن كان بوتيرة أبطأ من الفترة السابقة. كما يتفوّق نمو الأجور على زيادة معدّل التضخم، الأمر الذي يؤدّي إلى تحسّن في مستويات المعيشة. ففي هولندا، التي لديها أحدث بيانات سوق العمل في أوروبا، ارتفعت الأجور التي يتمّ التفاوض عليها مركزياً بنسبة ٧٪ في تموز، وهو ما يعادل ضعف وتيرة التضخم. كما أن الأجور التي يتمّ التفاوض عليها من قبل النقابات العمالية في ألمانيا هي قوية على نحو مماثل. ومع ذلك، لا يزال البنك المركزي الأوروبي يشعر بالثقة الكافية بحيث خفّض معدّلات الفائدة في حزيران، ومن المتوقع أن يفعل ذلك مرّة أخرى في شهر أيلول المقبل. ولكن هل نستطيع أن نقول أنّ أوروبا تسير بأقصى سرعة؟ ليس تماماً. ذلك أنّ القارة تواجه عدداً من المخاطر، وأيّ منها قد يجعل الصورة أكثر كآبة. ويتلخّص الخطر الأول في أنّ الطلب لا يبدو صحيحاً بالدرجة التي تبيّنها أرقام النمو، كما تُظهره المعطيات المتعلقة بصناعة البناء. فالإيجارات ترتفع في العديد من المدن الأكثر جاذبية في أوروبا، حيث تشهد أثينا وبرلين ومدريد نمواً بنحو ١٠٪ سنوياً. وعلاوة على ذلك، تتراجع معدّلات الفائدة، وهو ما من شأنه أن يرفع أسعار العقارات. ومع ذلك، فإن ثقة شركات بناء المساكن أصبحت الآن عند أدنى مستوياتها هذا العام، لأسباب غير واضحة حتى الآن.

إنّ النمو في المداخيل من شأنه أيضاً تعزيز الاستهلاك. ولكن في الواقع، "لم نشهد بعد أي انتعاش ملموس في الطلب المحلي الحقيقي"، كما يلاحظ كليمنتي دي لوسيا من دويتشه بنك. ويضيف أن الأسر تضع في الغالب

يبالغ صُنَاع السياسات في منطقة اليورو في التفاؤل بهذا الأمر، فثمة الكثير من المخاطر التي لا بد من التغلّب عليها أولاً قبل بدء الاحتفالات.

المراجع : The Economist- August 15<sup>th</sup> 2024

في الوقت الحالي، يبدو أن أوروبا تتجه نحو هبوط هادئ، حتى ولو أن اقتصادها لم ينطلق فعلياً. فقد تراجع معدّل التضخّم إلى ٢,٥% وهو أعلى بقليل من الهدف الذي حدّده البنك المركزي الأوروبي، كما عرفت القارة نمواً اقتصادياً في الفصلين الأخيرين. ولكن من الحكمة ألاّ



## العولمة اليوم

العالمي. وتمّ تقسيم الأنشطة الإنتاجية إلى مراحل متعدّدة، ما أتاح تنفيذ كل مرحلة منها حيث يمكن القيام بها بكفاءة أكبر. وسمحت عملية إعادة التنظيم هذه للموارد ذاتها أن تحقّق ناتجاً أكبر من المحقّق سابقاً. في الوقت ذاته، تحفّز المنافسة الأجنبية الشركات على زيادة إنتاجيتها. ومن جهة المستهلكين، فهم قادرون على الحصول على سلع أكثر تنوعاً ذات أسعار مقبولة.

يرى معظم خبراء الاقتصاد أنّ العولمة - واصلاحات التجارة بشكل خاص - كان لها تأثير إيجابي بوجه عام على النمو، لا سيّما في البلدان التي كانت أقل اندماجاً في السابق. واستفادت الاقتصادات النامية بشكل خاص من المساهمة في سلاسل القيمة العالمية - امتداد شبكات الإنتاج في جميع أنحاء العالم - كونها لم تكن بحاجة إلى إنشاء صناعات محلية جديدة لتصدير منتجات أكثر تقدماً. وخلال فترة انتشار العولمة، تراجعت معدلات الفقر على الصعيد العالمي من ٤٧% في العام ١٩٨٠ إلى ١٦% في العام ٢٠١٠.

لكن ثمة سلبيات للعولمة أيضاً. داخل البلدان، كان التحوّل إلى هيكلية إنتاجية جديدة صعباً في بعض الأحيان، إذ كان يتوجّب على العاملين ورؤوس الأموال الانتقال من صناعة إلى أخرى. وتختلف السياسات المحلية إلى حد كبير، كبرامج دعم سوق العمل والتأمين الاجتماعي الهادفة إلى تسهيل التكيف مع الوضع. استطاعت بعض البلدان إدارة هذه العملية على نحو أفضل من غيرها. ففي عدد من الأماكن والصناعات، فقد العاملون وظائفهم أو تراجعت أجورهم، لا سيما أصحاب المهارات الأقل. فكانت هذه العواقب السلبية قاسية أحياناً واستمرت لفترات طويلة في أغلب الأحيان. ويعتقد بعض خبراء الاقتصاد أنّ عولمة التمويل جعلت الاقتصاد العالمي أكثر تقلّباً وعرضة للأزمات. لذلك،

على مدى ١٥٠ عاماً على الأقل، عملت القوى الاقتصادية العالمية، كلّ بدورها، على جعل البلدان أقرب إلى بعضها البعض ودفعهم إلى أبعد من ذلك. منذ الثورة الصناعية وظهور أول اقتصاد عالمي حقيقي في القرن التاسع عشر، سعت البلدان إلى مزيد من التكامل الاقتصادي تارةً، أو إلى مزيد من الانعزال تارةً أخرى، ويعتمد ذلك على عوامل جغرافية سياسية، وايدولوجية وتكنولوجية وعوامل أخرى. أما اليوم، فقد نكون إزاء نقطة تحوّل أخرى في تاريخ العولمة. فما هي هذه القوة الهائلة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن تحسينها؟

تشير العولمة إلى عملية ربط الاقتصاد العالمي بشكل أوثق عن طريق تدفق السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا والبيانات والأفكار والعاملين. تعود بدايتها إلى حوالي عام ١٨٧٠ لتنتقل في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حين شرعت البلدان في تخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال والتجارة بغية تحقيق النمو. بدأت هذه العملية داخل كتلتات جغرافية سياسية وإقليمية لتتسع لاحقاً بعد سقوط حائط برلين وإزالة القيود المالية وجولات تحرير التجارة التي أدت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥. كما ساهمت التطورات التكنولوجية في تقليص تكاليف التجارة والمعاملات المالية. واستمرت التكاليف التنظيمية وتلك المرتبطة بالمعاملات في الانخفاض نتيجة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع - بدءاً من ابتكار آلة الفاكس ثم أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأجهزة الإلكترونية المحمولة، حتى انتشار الاتصال بالانترنت حول العالم، كما أنّ مزاولة الأعمال عبر الحدود باتت أسهل. أطلقت هذه التطورات العنان لإمكانات واسعة لخلق قيمة إضافية في الاقتصاد

أضعاف منذ العام ٢٠١٨. علماً أنّ العديد من هذه القيود يثير التوترات بين الشركاء التجاريين، في ظلّ عدم جهوزية النظام التجاري متعدّد الأطراف لمواجهة ذلك، ما يضعف مصداقيته. وثمة اتجاهات مقلقة أخرى. إذ أشارت دراسات جديدة إلى تحوّل التجارة نحو شركاء أقرب من الناحية الجغرافية السياسية، لا سيّما في القطاعات الاستراتيجية. وعضواً عن الحدّ من مواطن الضعف، قد يؤدي ذلك ببساطة إلى إطالة سلاسل الامداد وزيادة الأكلاف. حتى الخدمات الرقمية، وهي مستقبل باهر أمام الاقتصاد العالمي، تواجه مستويات عالية من القيود التي تفرضها السياسات، والتي شهدت ازدياداً خلال العقد الماضي. تستحقّ العوامة المحافظة عليها وتوسيع نطاقها. فتغيّر مسارها من شأنه أن يسهم في تراجع مكاسبها وزيادة الفقر والاكلاف، إذ اتّضح من جراء بحث أجراه صندوق النقد الدولي أنّ الخسائر العالمية الناجمة عن تشرّد التجارة العالمية يمكن أن تراوح بين ٠,٢٪ و ٧٪ من الناتج المحلي العالمي. وقد تكون هذه الاكلاف أعلى إذا أخذنا في الاعتبار الانفصال التكنولوجي. فلا بد من تكاتف صنّاع السياسات لاستدامة العوامة وتعاون الحكومات مع بعضها لمعالجة المصادر الأساسية للتوترات التجارية. ويتمثّل أحد العناصر الأساسية في ضمان وجود نظام لقواعد التجارة العالمية يعمل بكفاءة، ويكون مدعوماً من منظّمة التجارة العالمية (WTO)، بغية الحفاظ على الانفتاح التجاري وضمن الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وهما عنصرا أساسيان للتجارة والنمو. ولا بدّ من تسريع إصلاحات منظمة التجارة العالمية لتعزيز الشفافية والقواعد، واستعادة نظام تسوية المنازعات بشكل كامل، وتحديث دليل القواعد ليأخذ في الاعتبار الحصّة المتزايدة للخدمات والتجارة الرقمية في الاقتصاد العالمي.

وأخيراً، يمكن أن تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في أوقات عدم اليقين، فتكون بمثابة هامش الأمان في مواجهة الظروف غير المتوقّعة، وتشجّع على اتباع طريق مُتفق عليها، وتعمل كحلقة وصل في حوار فعّال وتعاون أعمق.

المصدر : Finance & Development, June 2024, "Globalization Today"

من شأن وجود حوكمة ومؤسسات أقوى على الصعيد الاقتصادي الكلي أن يساعد على منع حدوث هذه الأمور. وربما كانت العوامة قد ساهمت في زيادة عدم المساواة خلال العقود الأربعة الماضية، لكنّ اختلاف مناهج البلدان تجاه فرض الضرائب وإعادة التوزيع كان له دور أكبر، كما فعل التقدم التكنولوجي الذي ساعد العديد من الموظّفين أصحاب المهارات العالية والمستثمرين.

على نحو تقليدي، تُقاس العوامة بإحصاءات كالانفتاح التجاري وهو نسبة مجموع قيمة الواردات والصادرات من الناتج المحلي، أو الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات كالتعريفات الجمركية والقيود على حسابات رأس المال. فيما تُرصد أبعاد أخرى للعوامة من خلال قيمة المعاملات اليومية العابرة للحدود أو عدد التأشيرات الصادرة للطلاب والعاملين الأجانب. وتبرهن هذه الإحصاءات بصورة كئيّة توسّع العوامة بسرعة بدءاً من الثمانينات من القرن الماضي لغاية الأزمة المالية العالمية، حيث وصلت إلى مرحلة الثبات. ومع ذلك، تُعتبر هذه القصّة مبسّطة للغاية عند الأخذ في الاعتبار التغيّرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

فهناك مقاييس أحدث تأخذ في الاعتبار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتجارة الخدمات، لا سيّما الخدمات الرقمية، سرّعت من وتيرة العوامة في بعض المجالات. وتحتوي المنتجات المتداولة بصورة متزايدة على قيمة مضافة، إذ يُتيح أخذها في الاعتبار المساهمة في تقييم التكامل التجاري وتحديد نقاط قوة القطاعات ونقاط ضعفها في كل بلد بشكل صحيح. كما يسهل تدفّق الخدمات في يومنا هذا عبر الحدود بفضل ظهور التكنولوجيا الرقمية.

وعلى الرغم من الصورة التي تعكسها هذه المقاييس عن حالة العوامة، ثمة تصدّعات أخذت في الظهور. وساهم تصاعد المخاوف بشأن الأمن الوطني وصلابة سلاسل الامدادات، والتي تخلّلتها جائحة كوفيد-١٩ وحرب روسيا وأوكرانيا واشتداد وطأة المنافسة الجيو-السياسية، في دفع صنّاع السياسات إلى التوجّه نحو الداخل.

باتت السياسات تُستخدم على نطاق أوسع مع تقاطع طريقيّ التجارة والأمن الوطني. وقد انتشرت القيود على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فازدادت بنحو ثلاثة





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)



